دور الادارة الالكترونية في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات

أ. م. د نور حمزة حسين
الجامعة المستنصرية– كلية القانون
dr.noorh@uomustansiriyah.edu.iq

تاريخ الاستلام 2025/11/12 تاريخ القبول 2025/12/18 تاريخ النشر 2025/12/22

الملخص:

يُعدّ التعليم العالي أهم القطاعات وأكثرها ثراءً بالخدمات، ونظرًا لدوره المحوري في تقديم الخدمات، يُشار إليه غالبًا بأنه شريان الحياة للاقتصاد الوطني، وبفضل موارده البشرية وإمكاناته، وقدرته على تزويد المؤسسات الحكومية وسوق العمل بالمعرفة، والمهارات والطاقة والكفاءات العلمية، تعتمد الدول المتقدمة على التعليم العالي لتحقيق تقدّمها. وقد حظي هذا القطاع باهتمام كبير، ويُمثّل قضية محورية للقطاعات الأخرى نظرًا لمساهمته في التنمية من خلال استخدام التقنيات والعلوم المعاصرة، وتنمية القدرات والكفاءات، ووفرة الموارد البشرية والخبرات والإمكانات.

الكلمات المفتاحية: الجامعات، التنمية المستدامة، الادارة الكترونية.

The Role Of E-Governance in Achieving Sustainable Development in Universities

Assis. Prf. Dr. Noor Hamza Husean
Mustansiriyah University- College of Law

Abstract

One of the most significant and service-rich sectors is higher education. Because of its important role in service delivery, it is frequently referred to as the lifeblood of the economy, given its human resources and potential, as well as its capacity to provide government institutions and the labor market with knowledge, skills, energy, and scientific capabilities. Developed nations depend on higher education for their advancement. The sector has drawn a lot of attention and is a major issue for other sectors, due to its contribution to development through the use of contemporary technologies and sciences, the development of capacities and competencies, and the abundance of human resources, experience, and potential.

Keyword: Universities, Sustainable Development, Administration Computing.

المقدمة

أصبحت الإدارة الإلكترونية من اهم الادوات المستخدمة في تطوير الأداء المؤسسي للدولة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتعلمية ويعد التحول الرقمي له دور مهم وفعال خاصة في قطاع التعليم العالي، الذي يُعد محركًا رئيسيًا لتحقيق التنمية المستدامة. فقد فرضت التطورات التكنولوجية المتلاحقة على الجامعات إعادة النظر في أساليبها الإدارية التقليدية، والانتقال نحو نماذج إدارية حديثة تعتمد على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة الموارد، وتقديم الخدمات الأكاديمية والإدارية بكفاءة وشفافية أعلى. وتُسهم الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة القرارات الإدارية، وتسريع إنجاز المعاملات، وتقليل الهدر في الوقت والتكلفة، بما يعزز الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

وتتجلى أهمية الإدارة الإلكترونية في الجامعات من خلال دورها في دعم أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة؛ الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. فعلى الصعيد الاقتصادي، تسهم في ترشيد النفقات التشغيلية ورفع كفاءة الأداء المالي، بينما تعزز اجتماعيًا مبدأ العدالة في تقديم الخدمات، وتدعم المشاركة والشفافية، وترفع مستوى رضا الطلبة والعاملين. أما بيئيًا، فتسهم الإدارة الإلكترونية في تقليل الاعتماد على الورق والطاقة، والحد من الآثار البيئية السلبية للأنشطة الإدارية التقليدية، بما ينسجم مع أهداف الاستدامة البيئية.

وفي ظل التحديات التي تواجه الجامعات، مثل تزايد أعداد الطلبة، وضغوط التمويل، ومتطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي، تبرز الإدارة الإلكترونية كخيار استراتيجي لا غنى عنه لتحقيق الاستدامة المؤسسية. ومن هنا، تأتي أهمية دراسة دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات، بوصفها أداة فاعلة لتعزيز الكفاءة الإدارية، ودعم الابتكار، وضمان استمرارية الأداء الجامعي في بيئة تعليمية تتسم بالتغير والديناميكية.

أولاً: أهمية البحث

تكتسب الإدارة الإلكترونية في الجامعات أهمية متزايدة لما تؤديه من دور فعّال في تحسين كفاءة الأداء الإداري وتعزيز قدرة المؤسسات التعليمية على تحقيق التنمية المستدامة. فهي تسهم في تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع إنجاز المعاملات، مما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات المقدمة للطلبة والعاملين. كما تساعد الإدارة الإلكترونية في ترشيد النفقات التشغيلية وتحسين إدارة الموارد المالية

والبشرية، الأمر الذي يدعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. وعلى الصعيد الاجتماعي، تعزز الشفافية والمساءلة وتكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات الجامعية. أما بيئياً، فتسهم في تقليل الاعتماد على الورق والطاقة، والحد من الآثار البيئية السلبية، بما ينسجم مع متطلبات الاستدامة المؤسسية وضمان استمرارية الأداء الجامعي في ظل التحولات الرقمية المتسارعة.

ثانياً: مشكلة البحث

يمكن توضيح مشكلة البحث من خلال التساؤلات الاتية:

1. الادارة في الجامعات هي إدارة تقليدية بشكل صرف، وهذا يعكس عجزها عن مواكبة التطورات العالمية في مجال التعليم.
2. دور الادارة الالكترونية في تعزيز ورفع مستويات الاداء في الجامعات من خلال أطلاق برامج تدريبية وتطويرية للكوادر التعليمية.
3. ما هو الدور الذي تعلبه التنمية في المستدامة من خلال أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الجامعات.
4. هل تلتزم الادارة في الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً: هيكلية البحث

بناءً على مشكلة البحث وأهميته، سوف يتم تقسيم البحث الحالي إلى ثلاثة مباحث، إذ يتناول المبحث الأول مفهوم الادارة الالكترونية من حيث مفهومها والتعريف فيها، في حين يتناول المبحث الثاني التنمية المستدامة من حيث المفهوم والتعريف، إما المبحث الثالث خصصناه الى دور التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الأول

مفهوم الإدارة الالكترونية

تُعدّ الإدارة الإلكترونية أحد مفاهيم الثورة الرقمية، ونتاج تطور نوعي أفرزته تقنيات الاتصال الحديثة، وفي ظل ثورة المعلومات والحاجة المتزايدة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة العلاقة بين المواطنين والمنظمات وربط الإدارة الوزارية من خلال التكنولوجيا الحديثة في مفهوم الإدارة والعمل الإداري عبر استخدام التقنيات الإلكترونية والاستفادة منها في التخطيط الإداري والتنظيم والرقابة

والتوجيه والتقييم، بحيث يكون أكثر فعالية وبأفضل مستوى جودة [1]، لذا وبناءً عليه يتناول المبحث الحالي في مطلبين الادارة الالكترونية، إذ يتناول المطلب الاول التعريف بماهية الادارة الالكترونية، والمطلب الثاني يخوض في التزام الادارة الالكترونية بتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول

تعريف بالإدارة الالكترونية

تشير الادارة الالكترونية إلى تبني واستعمال أدوات تكنلوجيا المعلومات لتعزيز الوصول إلى المواطنين أو المستفيدين، وقد تم استعمال الادارة الالكترونية لأول مرة في العام 1999 في الولايات المتحدة الامريكية من قبل مؤسسة العلوم الوطنية، فهو يعني السلوكيات والمساهمات في الاداء للجهات التي تؤدي أدواراً إدارية في سبيل تقديم خدمة للصالح العام [2].

ونتيجة لذلك، تُعدّ الادارة الالكترونية مصطلحاً واسعاً وشاملاً له تطبيقات في العديد من المجالات. وكما يوحي اسمها، فهي تشمل جميع المهام الإدارية ولا تتطلب التواجد الفعلي في أي قسم محدد، بل يمكن إنجازها عبر جهاز كمبيوتر شخصي متصل بشبكة الإنترنت العالمية [3].

بحسب بعض التعريفات، تُعرَّف الإدارة الإلكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قِبَل الجهات الإدارية لتحسين فعاليتها وكفاءتها، فضلاً عن تفاعلها مع الجمهور. أو بعبارة أخرى، هي البيئة التي تُلبّى فيها احتياجات المواطنين وتُقدَّم لهم الخدمات، حيث تستخدم الجهات الحكومية المختصة شبكة المعلومات والاتصالات لتنفيذ عملياتها الإدارية، سواءً داخلياً أو بين الجهات المختلفة [4].

ولقد عرف البنك الدولي للإدارة الالكترونية وذلك بانها تكنولوجيات المعلومات التي تمتلك قدرة تحويل العلاقات مع المواطنين الاعمال وغيرها من اجنحة الحكومة ودعم المواطن من خلال الوصول الى المعلومات او الإدارة الحكومية الأكثر كفاءة والتي يمكن ان تعود بالفوائد التالية: تقليل الفساد / زيادة الشفافية / الاقتناع الأكبر / نمو الدخل الحكومي / تخفيض الدخل الحكومي [5].

وعرفت منظمة اليونسكو، الادارة الالكترونية بأنها استخدام الخدمات إلكترونياً لتسهيل التواصل والتفاعل بين الحكومة والشركات، وكذلك بين الحكومة والمواطنين، كما تشير إلى إدارة العمليات الحكومية

الداخلية إلكترونياً بين الهيئات الحكومية بهدف تبسيط وتعزيز جوانب الحكم الديمقراطي التي تؤثر على كلٍّ من الشركات والمواطنين [6].

لذا نجد ان الادارة الالكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية لإنجاز المهام الإدارية، وتقديم الخدمات العامة، والتفاعل مع المواطنين بطريقة أكثر ديمقراطية، ويتم استخدام شبكة الإنترنت العالمية (الويب) وشبكة المعلومات الداخلية (الإنترانت) لتحقيق أهداف محددة، أهمها توفير الخدمات الإلكترونية [7].

في العصر الرقمي، تُعدّ الإدارة الإلكترونية استراتيجية إدارية متطورة تهدف إلى الاستخدام الأمثل لموارد المعلومات لتقديم خدمات أفضل للأفراد والمؤسسات. ولتحقيق ذلك، يتم توفير الوقت والمال والجهد مع ضمان تحقيق الأهداف المحددة بالجودة المطلوبة، وذلك من خلال الاستفادة من الموارد البشرية والمادية المتاحة ضمن إطار التكنولوجيا الحديثة. وبالتالي، تُعرّف الإدارة الإلكترونية بأنها الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسة لتحقيق الهدف المنشود من توظيفها، ألا وهو التعامل بمرونة مع التغيرات الداخلية والخارجية التي تُسهم إيجابًا في أداء المؤسسة [8].

المطلب الثاني

مدى التزام الإدارة الالكترونية في تحقيق التنمية المستدامة

يتضمن تقرير بروندتلاند، الصادر عن اللجنة غير الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في منتصف ثمانينيات القرن الماضي لتقديم تقارير عن القضايا البيئية تحت إشراف غرو هارلن، أحد أهم تعريفات التنمية المستدامة وأكثرها استخدامًا. ووفقًا لهذا التقرير، فإن التنمية المستدامة هي نمو يلبي الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها [9]، ووُصِفَ بأنه التحسين المستمر لجودة حياة الإنسان مع مراعاة قدرة النظام البيئي، بالإضافة إلى ذلك، أصدر مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) تعريفًا أكثر شمولًا للتنمية المستدامة، ينص على أنها أساس الحفاظ على الموارد وتوجيه التغيير البيولوجي والمؤسسي بما يضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية في جميع القطاعات الاقتصادية، دون التسبب في تدهور البيئة، وتتميز بالدقة والقبول [10].

استنادًا إلى إعلان الألفية، اختارت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ثمانية أهداف رئيسية لتحقيقها بحلول عام 2015. تُعرف هذه الأهداف باسم أهداف التنمية للألفية. ونتيجة لذلك، تلتزم جميع الدول

والمنظمات الدولية بالعمل على تحقيق هذه الأهداف، والتي تشمل الحد من الفقر والجوع، وضمان التعليم الابتدائي الشامل، وخفض وفيات الأطفال، وتعزيز صحة الأم، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض، والحفاظ على بيئة مستدامة، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

تناول برنامج الأمم المتحدة الدولي للتنمية المستدامة (1975–1995) في البداية فكرة الاستدامة في التعليم العالي، نظرًا للأهمية المتزايدة للتعليم في تحقيق الاستدامة على جميع المستويات، بما في ذلك التعليم العالي. وسعيًا لدمج مفاهيم التنمية المستدامة ومعتقداتها وممارساتها في جميع جوانب التعليم والتعلم، أعلنت الأمم المتحدة أيضًا الفترة من 2005 إلى 2014 عقدًا للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وقد تم شرح هذا الموضوع بتفصيل أكبر في التقرير النهائي لليونسكو لعام 2014، مع ذلك، لم تنجح الدول العربية، كمصر، بعدُ في مواءمة تعليمها العالي مع التنمية المستدامة، على الرغم من التقدم العالمي في مجال توفير التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، تعيق العديد من التحديات تحقيق ذلك. بإمكان الجامعات، من خلال البحث والتدريس ودمج مبادئ الاستدامة في هياكلها التنظيمية، أن تضطلع بدور محوري في تعزيز الاستدامة وابتكار أساليب للتنمية المستدامة. كما يمكنها، عبر إدراج قضايا الاستدامة في مناهجها الدراسية، أن تُسهم في تزويد صانعي القرار بالمعلومات والمهارات اللازمة. وهناك عدة طرق لتحقيق ذلك [11]:

- إدراج التنمية المستدامة في جميع الأنظمة والمناهج الدراسية.
- تشجيع أبحاث التنمية المستدامة.
- قيادة العمليات الجامعية نحو تحقيق الاستدامة.
- التعاون في المشاريع البيئية مع جامعات أخرى.
- لتحقيق الاستدامة، ينبغي على المشرعين والحكومات والمنظمات غير الحكومية والشركات التعاون فيما بينها.

بما أن التعليم هو المختبر الذي يُنشئ رأس المال البشري، وهو المسؤول عن تنمية المجتمعات بكافة جوانبها، فإن التعليم عمومًا، والتعليم العالي خصوصًا، يلعب دورًا أساسيًا وهامًا في عملية التنمية في جميع المجتمعات. تتحمل مؤسسات التعليم العالي مسؤولية شبه كاملة في الحفاظ على ثقافة الأمة

وإحيائها، أو بعبارة أخرى، بناء رأس المال الثقافي للفرد من خلال الإنتاج البحثي والعمل الفكري. ومع ازدياد ضعف رأس المال، تتضاءل مساهمته في بناء المجتمع. ونتيجة لذلك، تبرز الحاجة إلى تطويره، إذ توجد طرق عديدة لتعزيز وتطوير المكون التعليمي، منها [12] :

1. إن زيادة عدد الأبحاث التي ينشرها أعضاء هيئة التدريس في المجلات والمؤتمرات الدولية، فضلاً عن رفع مستوى خبرتهم، يمكن أن يساعد الجامعات العراقية على تحسين تصنيفها الدولي.
2. تطوير مجالات التعاون في كافة المستويات الثقافية مع كافة الجامعات والمراكز البحثية والاكاديمية في سبيل جذب واستقطاب الكفاءات التدريسية الدولية.
3. زيادة التقييم الأكاديمي والاعتماد، وتحسين فعالية مؤسسات التعليم العالي، وبناء قسم ضمان الجودة كمحرك للنمو على المدى القصير والاعتماد على المدى الطويل.
4. تطوير برامج تعليمية وتقنية بالاستفادة من المعارف والخبرات العراقية محلياً ودولياً.
5. تحسين التدريب على أساليب البحث العلمي، ووضع مناهج واستراتيجيات تدريس تشجع على الاستقصاء والبحث والإبداع، وإنشاء برامج وتخصصات أكاديمية تلبي احتياجات سوق العمل المتغيرة باستمرار، كلها سبل لرفع المستوى الأكاديمي للجامعات العراقية.
6. منح الجامعات البحثية استقلالية تنظيمية وهيكلية ومرونة في جميع مؤسساتها التعليمية، وتفعيل دورها وتوسيعه، وتعزيز علاقتها بمتطلبات المجتمع المستقبلية. ويشمل ذلك الحفاظ على برامج المنح الدراسية لأعضاء هيئة التدريس للالتحاق بجامعات دولية مرموقة في معظم المجالات والتخصصات التي تلبي متطلبات سوق العمل وتتوافق مع خطط التنمية المستدامة.
7. إيلاء التعليم التقني والتطبيقي ومبادرات بناء القدرات أولوية قصوى على جميع المستويات. إضافةً إلى ذلك، السعي إلى تحسين برامج الابتكار وتوسيع الفرص التي تُمكّن الشباب من تطوير مشاريع تتوافق مع اهتماماتهم.
8. زيادة عدد انشطة وفعاليات التوظيف، وذلك بالتعاون مع المنظمات المعنية في الترويج للخدمات الجامعية للأقسام المعنية بالبحث والتطوير مع شركات تمويل المشاريع التي تدعم البحث والتطوير .
9. إنشاء أقسام لإعادة تأهيل المجتمع وبرامج التوعية النفسية، ودعم البحوث والدراسات المتعلقة بإعادة تأهيل المجتمع واستقراره، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لرعاية وتمويل مراكز البحوث،

وتطوير ودعم الشركات الناشئة، وإعادة تأهيل الجامعات، وتوفير البنية التحتية والمختبرات في المناطق المحررة [13].

مما سبق، نستنتج أن الادارة الالكترونية هي استخدام التكنولوجيا لتقديم الخدمات الحكومية. ويمكن الاستدلال من خلال عنصر التكنولوجيا على ارتباطها بالتنمية المستدامة. ومن أهداف التنمية المستدامة ربط التكنولوجيا الحديثة بالأهداف المجتمعية، وذلك لأن التنمية المستدامة تسعى إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم هذه الأهداف، من خلال توعية الجمهور بالتقنيات المختلفة المستخدمة في التنمية وكيفية توظيفها لتحسين جودة الحياة.

المبحث الثاني

مفهوم التنمية المستدامة

تُعدّ التنمية أحد أهمّ التحديات التي تواجه عصرنا، لا سيما في دول العالم الثالث. ففي هذه الدول، تتمحور التنمية حول تنمية العقول والاستثمار فيها، بدلاً من مجرد رفع مستوى الإنتاج وتحسين الجودة، ونتيجةً لذلك، تدعم العديد من المنظمات وتشجع معظم الدول العربية على وضع مناهج دراسية تضمن تعليماً فعالاً من أجل تنمية مستدامة، ومن ثمّ فإنّ العلاقة بين التعليم والتنمية متينة وراسخة من خلال اعداد اجيال قادرة على بناء مجتمع اقتصادي ومستدام ومتطور واستخدام التعليم الالكتروني الذي يساعد، تحقيق اهداف التنمية المستدامة في التعليم، لذا لأهمية هذا الموضوع سوف نتناول هذ موضوع في مطلبين الاول تعريف التنمية المستدامة اما المطلب الثاني سوف نخصصه الى ابعاد التنمية المستدامة واهدافها.

المطلب الاول

تعريف التنمية المستدامة

لقد شددت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو على ضرورة إعادة هيكلة المناهج الدراسية لدعم مبادئ التنمية المستدامة، وذلك من خلال اتباع نهج قائم على تحقيق أهداف التنمية الاستدامة المحلية أو الوطنية، كما اكدت أن التعليم ضروري للدول لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيزها، وأنه ينبغي إعادة توجيه المناهج الدراسية التي تسهم في رفع مستوى الوعي والفهم حول اهمية التنمية المستدامة ومبادئها، لتشجيع الاستهلاك المستدام، وتحقيق اقتصاد مستدام متكامل ونظرًا لأهمية هذا

الموضوع، سنتناوله في فرعين الأول نبحث فيه عن ماهية التنمية المستدامة، والفرع الثاني نخصصه التطور التاريخي للتنمية المستدامة.

الفرع الاول

ماهية التنمية المستدامة

بعد أن اقتصر مفهوم التنمية في المرحلة السابقة على الاعتبارات الاقتصادية، بات يشمل الآن مكونات اجتماعية وصحية، باتت التنمية تركز على معالجة قضايا مهمة، الفقر، والبطالة، والمساواة، ولأهمية هذا الموضوع، سنتناوله على النحو التالي:

أولًا: المعنى اللغوي لمصطلح المستدامة، ان كلمة "استدام، أي الحفاظ على شيء ما، مشتقة من الجذر "دوم"، الذي يعني الاستمرار في أي شيء، وهو ما يرتبط بالمفهوم اللغوي للتنمية المستدامة. وبالتالي، فهي تعبر عن الرغبة في استمرار الأمر وحفظه. وقد أشار القرآن الكريم إلى التنمية المستدامة بقولة تعالى (ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ) [16]، وقال تعالى (وَلَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا) [17]، فالتنمية المستدامة التي وجه القران الكريم، لها هي عملية تطوير لمهارات الانسان وان يكون خير خليفة الامم التي سبقته من خلال تطوير والاصلاح، ويكون هذا تغير شامل لجميع النواحي المادية والمعنوية، والسعي الى اصلاح الارض وتطويرها وعدم خرابها.

ثانيا: المعنى الاصطلاحي للتنمية المستدامة

وهي تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها. وتعتمد هذه التعريف على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية [18].

وعرفت التنمية المستدامة بأنها القدرة على تعزيز وتوسيع مجموعة متنوعة من الموارد، بما في ذلك الموارد الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والبشرية، من أجل الوصول إلى مستويات إنتاج أعلى لتلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع [19].

وفي مطلع الألفية الثانية، تبنت الأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي عرّف التنمية المستدامة بأنها الاستخدام الرشيد والمدروس للموارد المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى استنزافها أو تدهورها أو التقليل من فوائدها للأجيال القادمة، ونتيجةً للتطور السريع في دمج مفهوم الاستدامة في خطط التنمية، ومن اجل، ضمان عدم حرمان الأجيال القادمة من الموارد الموجودة، والحث أيضاً على

الاستخدام الرشيد للموارد [20]، والمدروس للموارد المتجددة بطريقة تمنع استنزافها أو تدهورها أو تقلل من استفادة الأجيال القادمة منها، او تعرضها لخطر الانقراض [21].

وفقًا لهذه المفاهيم، يهدف التنمية المستدامة إلى تعزيز رفاهية الإنسان دون الإضرار بالبيئة. ومن خلال حماية البيئة وتوزيع العوائد بشكل عادل، تسعى التنمية إلى ضمان حصول الأجيال القادمة على حقوقها.

الفرع الثاني

دور التشريعات في تحقيق التنمية المستدامة

تُعدّ التنمية المستدامة من المفاهيم المحورية في الفكر التنموي المعاصر، إذ تهدف إلى تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل من خلال ضمان حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية. ولا تقتصر على البعد الاقتصادي فقط، بل تمتد لتشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية، ويجب ان يكون توجه التشريعات المحلية، متناسقا مع التوجهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات الدولية التي تسعى الى تحقق هذه الغاية من خلال وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وتطبقها على كافة أجهزة ومؤسسات الدولة وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة، لذا نحتاج في الواقع الى ان تكون لنا قوانين فعالة تسهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة [22].

كما ان لتطور الدول في المجالات الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي وجه بالاهتمام والتطبيق لمسألة الاستدامة، وبدأ الاهتمام الدولي لهذا المفهوم من خلال الندوات واللقاءات العالمية، واولها مؤتمر ستوكهولم عن التنمية البشرية عام 1972 الذي نظمته الامم المتحدة، وحضره (112) دولة بينها (14) دولة عربية، وبرز من خلاه مفهوم التنمية المستدامة، اذ ناقش القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية، وفي عام 1980 شهد اول ظهور لمفهوم التنمية المستدامة في وثيقة نشرها الاتحاد الدولي لحماية البيئة، وقد انشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP) عام 1982، الذي تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين البلدان في مجال البيئة ومراقبة البرامج البيئية، ثم جاء تقرير اللجنة المنبثقة عن مؤتمر نيروبي في عام 1987، والذي اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلاله قرارا بعنوان (المنظور البيئي في سنة 2000 وما

بعدها)، اذ هدف الى تحقيق التنمية المســـتدامة، ثم في قمة الارض عن البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام 1992، التي اهتمت بالقضـــية البيئية وحضـــرها (150) رئيس دولة وملك ثم تلاها عام 2002 قمة الارض بجوهانسبرغ [23]، ونجد ان اولى اهتماماتها التنمية المستدامة كانت في البيئة بعد ذلك تطورت لتشمل كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية وان التنمية المستديمة اصـبحت تعالج وتطرح العديد من القضـايا لم تعد مقتصـره على القضـايا حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية بل اصـبحت قائمة على القضـايا الاقتصـادية والاجتماعية والتعلمية والعمرانية ودون استثناء، وأصبحت هذه المشكلات البيئية أسبابا رئيسة للفقر والمساواة، وهذا ما تؤكده اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في تقريرها، اما التنمية المســـتدامة في الاتفاقيات العربية فقد نصت المادة (144) من ميثاق حقوق الانسان والشعب في الوطن العربي الذي اتخذته لجنة الخبراء في جامعة الدول العربية على حق الشعب العربي، في تقرير مصيره والسعي لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، والقضاء على جميع اوجه الاستغلال الاجنبي [25].

ولقد إشارة الدستور العراقي لعام 2005 صراحةً على التنمية المستدامة في المادة (16) ان تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك) ونص المادة (30\ ثانيا) من دستور 2005 على ان (تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل او التشرد او اليتم او البطالة ....) ولقد صدرت العديد من القوانيين التي صدرت في مجال تحقيق التنمية المستدامة مثل قانون وزارة البيئة رقم (37) 2008 الذي يهدف الى الحفاظ على الموارد الطبيعة من تلوث وقانون الصحة العامة رقم 89 لسنة 1981 المعدل وقانون حماية الحيوانات البرية رقم 17 لستة 2010 وغيرها من القوانيين.

يتضح مما تقدم نجد ي لقدُ حدِّد الدستور العراقي النافذ والقوانيين، نصت على العديد من الاجراءات من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة ومسؤوليات الدولة تجاه هذه القضايا المهمة، والسعي الى تحقيق العدالة الاجتماعية وتنمية الاقتصادية، وحماية البيئة وإدارة الثروات الطبيعية، واصدار تشريعات تحمي حقوق الاجيال القادمة ومع ذلك، فان تطبيق هذه المبادئ والقوانين اصبح من تحديات، أبرزها نقص التشريعات ضعف التنفيذ ونقص التنسيق والفساد وقلة الموارد المالية، وغياب الأليات الفعّالة

لتنفيذ النصوص الدستورية والقانونية، فان تحقيق التنمية المستدامة في العراق هو رهن بإصلاحات تشريعية ومؤسسية وتعزز سيادة القانون، وتفعيل دور هيئات الرقابية.

المطلب الثاني

اهداف التنمية المستدامة وابعادها

ان التنمية المستدامة ضرورة واقعية ملحة وإن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها في فكر التنمية الحديث خلال الفترة الأخيرة، فهي تهتم به ولذا تتطلب التنمية تغييراً جذرياً في فكر الإنسان وقدراته وسلوكه" كما تتطلب ضرورة مشاركته في رسم سياسات التنمية وبذل أقصى جهد في سبيل تحقيق أهدافها وان الإنسان لا يستطيع أن يقوم بدوره في التنمية ما لم يعط الفرص الكافية لذا سوف نتناول هذا الموضوع في فرعين الاول مجالات التنمية المستدامة، اما الفرع الثاني نخصصه الى اهداف التنمية المستدامة.

الفرع الاول

اهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة الى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للحاضر والمستقبل وتسعى الى تحقيق العدالة الاجتماعية للأجيال الحالية دون الحاق الضرر بالأجيال القادمة، واهداف التنمية المستدامة هي كالاتي: [26]

1. ان التنمية المستدامة تهدف في زيادة رفاهية المجتمع الى أقصى الحدود، والقضاء على الفقر والجهل والفساد، من خلال الاستغلال المتوازن لموارد البيئة، فضلا عن دورهما في تحسين سبل الحصول على الخدمات، الصحية والتعليمية وتوفير فرص العمل لكلا الجنسين، وتوفير الحد الأدنى من معايير الامن واحترام حقوق الإنسان.
2. تسعى التنمية المستدامة الى تأمين الحكم الديمقراطية من خلال، والقضاء على القمع والاضطهاد والعنصرية، والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية في صنع القرار ونشر مفاهيم الديمقراطية وحرية الفكر والتعبير، ومشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات السياسية، داخل المجتمع فضلا عن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وتحقيق العداة لكلا الجنسين، وإعطاء للمرآه مساوية للرجل.

3. الحفاظ على الموارد الطبيعية الخارجية والداخلية، دون المساس بالنظام الايكولوجي للبيئة وإتباع الوسائل الحديثة للمحافظة على البيئة والابتعاد عن الإسراف في استخدام الأسمدة والمبيدات حتى لا تؤدي الى تدهور الأنهار والبحيرات والتربة، وتهدد الحياة البرية وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية، وكذلك الابتعاد عن التجارب النووية ورمي النفايات هذه التجارب في البحار والغابات واستعمل الطاقة النظيفة.

4. اعتماد توليد الطاقة على الموارد المتجددة والتوزيع العادل للثروات، مما قد يحقق خفض معدلات الفقر والبطالة.

3. إتاحة التعليم الجيد والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والخدمات الحكومية، بما يحقق رضا المواطنين وربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، عن طريق محاولة التنمية المستدامة بتوظيف التكنولوجيا الحديثة بما يتماشى ويخدم أهداف المجتمع.

الفرع الثاني

ابعاد التنمية المستدامة

ان التنمية المستدامة تهدف الى تحيق مجموعه من الاهداف من اجل حصول الانسان الى عيشة مناسبة تليق به لذا تسعى إلى تحقيق أهداف جديدة لم يعهدها الإنسان في السابق ان التنمية المستدامة تسعى الى تحسين جودة حياة الانسان إن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها في آنٍ واحدٍ، فهي تهتم به في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعلمية، وبالتالي فان مقياس التنمية ليس امتلاك الموارد الطبيعية فقط او استيراد احدث التقنيات وإنما المقياس الحقيقي هو تنمية القدرات البشرية والعناية بالمكونات الخلفية لمشروعات التنمية كالثقافة والمستوى الحضاري والتعليمي والصح، ولاشك ان هذه المكونات وغيرها تعد من المقاييس التي تحدد درجة تطور الدولة وتصنيفها في مجال التنمية.

وفيما يتعلق بقياس التنمية فهناك مؤشرات عديدة لقياسها كالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومؤشرات الحاجات الأساسية ونوعية الحياة، ولا يمكن الاعتماد على جانب واحد وإهمال بقية الجوانب لان التنمية عملية شاملة متكاملة لكل نواحي الحياة لذا لأهمية هذا الموضوع سوف نتناول هذه المجلات وهي كالاتي: [27]

أولا: التنمية الاقتصادية:

هي مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين لأحداث تغيرات شاملة في مختلف المجالات منها لاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية، وظهرت هذا النوع من التنمية بعد ان عانت الدّول من الحروب خاصة بعد الحرب العالمية الثانية إذ أثّر كثيراً عليها بسبب استغلاله الموارد الطبيعيّة فيها، وبعد إنهاء الحروب لهذه الدّول، بقيت تعاني من الفقر وانخفاضاً في معدّل المستوى الاقتصادي، وان الدّخل القوميّ يعد هو الهدف الرئيسيّ والأوّل من الأهداف الخاصة بالتّنمية الاقتصاديّة، حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزّز التركيبة الهيكليّة للتجارة والصّناعة، ممّا يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحليّ وتسعى التنمية الاقتصادية الى استثمار الموارد الطبيعيّ ان وجود الاستثمارات المحليّة والدوليّة للموارد الطبيعيّة الموجودة على أراضي الدّول؛ عن طريق دعم البنية التحتيّة العامة، وتوفير الوسائل المناسبة التي تُقَدِّمُ الدّعم للإنتاج، والخدمات العامّة.

ثانيا: التنمية الاجتماعية:

فقد عرفت بانها توسيع نطاق الخيارات امام الناس واهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويلة في صحة جيدة، والتعليم والتمتع بمستوى لائق، وهناك خيارات إضافية تشمل الحرية السياسية وحقوق الإنسان وتسعى التنمية الاجتماعية الى تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع وحصول كل الفئات والطبقات على حقوقهم بالكامل وسهولة الوصول إلى احتياجاتهم الأساسية، وجعل كل أفراد المجتمع لهم نفس الامتيازات والخدمات لضمان مجتمع صحي، وتهدف التنمية الاجتماعية إلى مكافحة الفقر والقضاء عليه من خلال توفير العديد من الأشياء التي تساعد في تعزيز الحالة المادية وتوفير العلاج والتعليم وغيرها من الأشياء التي تجعل الحياة أفضل وأكثر راحة وتوفير الخدمات لكل ذوي الاعاقة وتوفير فرص العمل لهم.

ثالثا: تنمية البيئة:

هي نوع من التنمية للبيئة التي حولنا بهدف المحافظة عليها وعلى مواردها الطبيعية وحمايتها من التلوث والعمل على تحقيق التوازن والتنوع والاستمرارية لها وإشباع حاجات الأجيال الحالية مع عمل حساب الأجيال القادمة أو المستقبلية، ومن أسس التنمية البيئية الاعتماد على الذات وتحقيق تعايش

متبادل بين الإنســـان والبيئة مفيد لكل منهما والمواءمة بين التقدم الاجتماعي والاقتصـــادي والإدارة الرشيدة.

المبحث الثالث

دور التعليم الجامعي في تحقيق اهدف التنمية المستدامة

يلعب التعليم في الجامعات دورًا محوريًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إعداد كوادر بشرية مؤهلة تمتلك المعرفة والمهارات اللازمة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتسهم الجامعات في تعزيز البحث العلمي والابتكار، ونشر الوعي بقيم الاستدامة، ودعم المسؤولية المجتمعية. كما تعمل على دمج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية، بما يعزز بناء مجتمع معرفي قادر على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة على المدى الطويل، الامر يستلزم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين مقومات التنمية المستدامة في العملية التعليمية، اما المطلب الثاني دور الادارة الالكترونية في تحسين جودة التعليم العالي في العراق.

المطلب الاول

مقومات التنمية المستدامة في العملية التعليمية

ومن اجل تعزيز دور التعليم وتحســين جودته، وذلك من خلال عدة مبادرات، تهدف إلى توفير فرص التعليم لجميع الفئات العمرية والاجتماعية، واحدة من هذه المبادرات هي توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات في المدارس وتطويرها بنية تحتية تكنولوجية قوية، بهدف تعزيز الوصـــول إلى التعليم وتحســين جودته، بالإضـــافة إلى ذلك على تحديث المناهج الدراســية وتطويرها لتكون متجاوبة مع متطلبات العصــر وتعزز المها ارت الحديثة، ان ادخال الادارة الإلكترونية في ادارة الجامعات له دور في تطوير التعليم الجامعي بما يخدم ذلك اهداف التنمية المستدامة لذا سوف نتناول في هذا المطلب فرعين يكون الاول دور التعليم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة اما الفرع الثاني سوف نخصصه الى تطوير التعليم الجامعي في العراق.

الفرع الاول

دور التعليم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

يُعدّ التعليم العالي أحد أهمّ المجالات الاستراتيجية في سياسات الدول المعاصرة. ولذلك، تسعى الحكومات باستمرار إلى تطويره مع متابعة دقيقة للتطورات والإنجازات التي تحققها الدول الأخرى حول العالم. لا يمكن للمجتمعات مواكبة التطورات الحديثة دون إيلاء أولوية قصوى للبحث العلمي والتعليم العالي. فيما يلي بعض الطرق التي يمكن لمؤسسات التعليم العالي من خلالها المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: [28]

أولاً: التوجه الاستراتيجي: لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا بد من وضع رؤية واضحة وخطط عمل محددة بدقة، مع مراعاة العملية التعليمية وبيئة التعلم للأجيال القادمة.

ثانياً: الشمولية: ضمان مشاركة جميع فئات المجتمع في العملية التعليمية دون تمييز، إذ أن أساس التعليم المستدام هو تمكين الأفراد من مختلف الثقافات من التفاعل مع وجهات النظر المتباينة واكتشاف حلول مقبولة للتفاوت.

ثالثاً: الجودة: تقديم تجربة تعليمية متميزة تضمن تحقيق النتائج المرجوة. تُعدّ هذه إحدى استراتيجيات التعليم المستدام التي تُسهّل على الأفراد التعلّم واستيعاب المعلومات بطرق عملية يُمكنهم تطبيقها في جوانب عديدة من حياتهم.

رابعاً: التفاعلية: تعزيز التواصل والتعاون بين الطلاب والمعلمين والمجتمع ككل، بالإضافة إلى دمج خدمة المجتمع في الاستراتيجيات والأنشطة التعليمية لتمكين الأفراد من التعرّف على جوانب جديدة من التعليم المستدام.

خامساً: التنوع: استخدام استراتيجيات تدريس إبداعية ومتنوعة تراعي احتياجات الطلاب المختلفة مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات الفردية. ونتيجة لذلك، يرتكز هذا النهج على عدد من القدرات المصممة خصيصاً لتناسب الصفات الفريدة لكل طالب، مما يضمن الإبداع والتفكير النقدي.

ان التعليم له دور مهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في التعليم من خلال نشر الافكار عن تغذية الصحية والبيئة الصحية وله دور كبير في تقليل الفقر بين المجتمع ويحول التعليم دون انتقال الفقر ما بين الأجيال، يمكن للتعليم المساهمة الفعالة في تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال

تعزيز ثقة المرأة بنفسها ومفهومها للحرية، مساعدتها في دخول سوق العمل، كما يجعلها أكثر ثقة بنفسها واعتماد على نفسه.

الفرع الثاني

معوقات وتحديات التنمية المستدامة في العراق

إن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي عنصر فاعل وأساسي داخل البلد من خلال ما تقدمة من البحوث والندوات والمؤتمرات والدراسات وغيرها، والتي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة في عصر يتسم بالثورة المعرفية والمعلوماتية، وبهذا يعد التعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة، الا إن هنالك مشاكل عدة حالت دون النهوض بالتنمية المستدامة في العراق منها، وهي كالاتي: [29]

1. المياه وقلتها وندرتها في الوقت الحالي والتي اعتبرت من أهم المشاكل التي تؤثر على تحقيق التنمية في عموم الدول ومنها العراق.
2. انتشار التصحر والجفاف وقلة المزروعات نتيجة تجفيف الأهوار في جنوب العراق وتدمير الأراضي الزراعية وتحويلهما الى مجمعات سكنية ومولات تجارية
3. التلوث البيئي الناجم عن الإنتاج النفطي، وعدم توفر غطاء نباتي وعدم وجود رقابة ادى الى ارتفاع نسبة التلوث، فزيادة الإنتاج النفطي يعني استنزاف مستمر للبيئية والطبيعية.
4. الحروب وتدهور الوضع الأمني والعمليات الإرهابية وتهجير السكان وانتشار الوحدات السكنية العشوائية في بعض مناطق العراق نتيجة النزوح من المناطق الغير أمنة والتي تحت سيطرت الإرهاب إلى المناطق الأكثر أمنا، من أسباب تدهور الأوضاع البيئية والمعاشية.
5. السياسات الاقتصادية وهدر الموارد وعدم وضع حلول للفساد الإداري والمالي في العراق لكن رغم هذه المعوقات لابد من تحسين واقع التعليم العالي في العراق، ان مؤسسات التعليم ويعد التطور في برامجها التعليمية هو الأساس في زرع بذرة التنمية وثمارها في ان واحد، وهو يمكن ان يتحقق من خلال النظام التعليمي القائم على اساس رصين في كافة مراحله وتطوير المناهج الدراسية لتواكب التطورات الدولية واحتياجات سوق العمل، ومن اجل تحقيق ذلك من خلال: [30]

أ. زيادة عدد الأبحاث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس في المجلات والمؤتمرات الدولية، ورفع مستوى خبراتهم، بهدف تعزيز مكانة الجامعات على الصعيد الدولي.

ب. تعزيز التعاون الثقافي مع جميع المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث لاستقطاب نخبة من المحاضرين الأجانب.

ج. تطوير قسم ضمان الجودة، وزيادة التقييم الأكاديمي والاعتماد، وتحسين فعالية مؤسسات التعليم العالي.

د. الاستفادة من المعارف والخبرات العراقية محلياً ودولياً لإنشاء برامج علمية وتقنية وتعليمية، ورفع المستوى الأكاديمي للمؤسسات العراقية من خلال تطوير المناهج الدراسية، واستراتيجيات التدريس، والتدريب على منهجية البحث العلمي.

المطلب الثاني

دور الادارة الالكترونية في تحسين جودة التعليم العالي في العراق

تلعب الإدارة الإلكترونية في الجامعات دورًا أساسيًا في تحسين كفاءة الأداء الإداري وتسهيل الإجراءات الأكاديمية والخدمية. فهي تسهم في تسريع إنجاز المعاملات، وترشيد الوقت والتكلفة، وتعزيز الشفافية، ودعم اتخاذ القرار، بما يواكب التحول الرقمي ويعزز جودة الخدمات الجامعية.

لذا سعى القائمون على مشروع الإدارة الإلكترونية إلى تغيير الأسلوب الذي تؤدي به المنظمة أعمالها من خلال إدخال تكنولوجيا جديدة وأسلوب عمل إداري منفتح؛ وذلك لأن الإدارة الإلكترونية من أهم متطلبات هذا العصر المتجدد، وهي احد اهداف التنمية المستدامة في تطوير التعليم من خلال ادخال التكنلوجيا في التعليم الجامعي من خلال تحديث المناهج او من خلال تطوير العلاقة بين الطالب والتدريسين او الطالب والجامعة، أصبح تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي العراقية ضرورة حتمية، وبات أحد محددات نجاح كافة المؤسسات التعليمية واحد اهداف التمية المستدامة التي تسعى الى تطور والتقدم العلمي والتكنولوجي، يُعدّ التعليم العالي ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بتقدم الأمم وقدرتها على تسخير العلم لخدمة الأفراد والمجتمع على حد سواء. وقد أولت الحكومات والمؤسسات التعليمية اهتمامًا بالغًا لتطوير أنظمة التعليم العالي بما يتماشى مع الأهداف والمصالح العامة العليا. وفي المجتمعات الصناعية والناشئة على حد سواء، يُنظر إلى التعليم العالي باعتباره بيئة خصبة لإعداد القادة التقنيين والإداريين والمتخصصين. ولذا، من اجل تفعيل دور الادارة الالكترونية في جامعات العراقية من خلال الاتي:- [31]

أولًا: رفع مستوى الخدمات الجامعية ان الإدارة الإلكترونية تهدف إلى تحسين الخدمات الحكومية من خلال تبسيط إجراءاتها، مما يُسهّل على أعضاء هيئة التدريس والطلاب إنجاز المهام وإجراء المعاملات، ويُيسّر التواصل بينهم، ولتوفير الوقت والجهد، تُساعد الإدارة الإلكترونية المؤسسة أيضًا في عرض نماذج وأساليب تقديم خدماتها للطلاب، بالإضافة إلى نظام تقديم الشكاوى عبر الإنترنت، كما يُمكن للشركة استخدام الحاسوب، وتخزين البيانات، وتقديم السجلات والدفاتر في إطار الإدارة الإلكتروني، الأمر الذي يقضي على سلبيات التعامل الورقي المتمثلة في بذل الجهد وضياع الوقت وزيادة التكاليف، والتعرض للتلف والضياع، أن ادخال هذا نظام في العمل الجامعي له القدرة على إحداث ثورة هائلة في أسلوب أداء الجامعات وتطويرها خاصة لعمليات الإدارية المختلفة التي يتم تنفيذها داخل الجامعات، ان اتباع الادارة الإلكترونية ذا أهمية قصوى للجامعات العراقية والتي تعاني من الروتين، وعدم أتباع الوسائل التكنلوجيا التي تساعدها على تسهيل الوصول إلى لمعلومات.

ثانيا: ان استخدام الادارة الالكترونية في الجامعات يؤدي الى التزام الجامعات بالشفافية، على تبادل المعلومات فيما بينها وبين وزارة التعليم العالي والعمل بشكل منفتح وفق إجراءات واضحة، والوضوح في كافة مجالات العمل، حيث تكون المعلومات متاحة لدى الجميع، وتلتزم الجامعات بمراعاة الشفافية من خلال نشر وتوضيح ادارتها وإيراداتها ونفقاتها المالية.

ثالثا: ان وجود الإدارة الإلكترونية يساعد على سهولة الرقابة والمتابعة من خلال توفير رقابة إلكترونية، فبقدر ما تتمتع مؤسسات التعليم العالي بالاستقلالية، لكنها مسؤولة عن الأعمال المنجزة للطلاب وللموظفين وللأساتذة التي يستلزم أن تقدمها ضمن الجودة المطلوبة وهذا ما يستدعي خضوعها للرقابة وعمليات التقييم والمساءلة بصورة مستمرة دون عرقلة عملها وهذا لا يتم من غير وجود رقابة الكترونية،،وإنهاء اعتماد أية وسائل ورقية تقليدية مستخدمة وتطبيق المعلومات الإلكترونية في كافة خدمات الجامعة بديل عن المعاملات التقليدية وهذا يؤدي الى القضاء على الفساد الاداري والمالي وتحقيق اهداف التنمية في تطوير العملية التعلمية .

رابعاً: لخصوصية والأمان، حيث تتميز الإدارة الإلكترونية بمعايير الخصوصية والسرية المناسبة والأمن والمصداقية، مما يؤدي إلى نموها وتطورها، وتتميز بالسرعة والدقة في تخزين المعلومات

وتكوين ما يسمى ببنوك المعلومات ومعالجة وتشغيل البيانـــات واسترجاع النتائج في وقت قصير مقارنة بالنظام اليدوي.

خامساً: تُسهم الإدارة الإلكترونية في تقليل الازدحام على المؤسسات التعليم العالي، وهذا يؤدي الى اهدار الوقت من قبل الطلاب على مراجعة المؤسسات وعرقلة عمل الادارة بسب الوقت الذي يقضونه في الأعمال المكتبية الورقية ومتابعة المراجعين، ان اتباع الادارة الالكترونية يوفر التركيز على الجوانب المهمة، ويعود ذلك إلى إمكانية استخدام بعض الطلاب للشبكة الإلكترونية للحصول على الخدمات اللازمة والإجابة على استفساراتهم.

سادساً: تُمكّن الإدارة الإلكترونية من تسهيل عقد الندوات والاجتماعات والورش الالكترونية ومن تبادل الملفات والمفاهيم ووجهات النظر، وتعزز التعاون رغم المســافات الجغرافية البعيدة التي قد تفصـل الهيئات التدريســية، وتزيد من مرونة مؤســســات التعليم العالي وقدرتها على التكيف مع التغيرات السريعة.

الخاتمة

بعد تحديد موضوع الدراسة، نحتاج إلى توثيق الاستنتاجات الرئيسية التي توصلنا إليها والتوصيات التي نراها جديرة بالاهتمام. فيما يلي توضيح لذلك:

أولاً: الاستنتاجات

1. يُعرف استخدام التكنولوجيا لتقديم الخدمات العامة بالإدارة الالكترونية، ويمكن الاستدلال من خلال عنصر التكنولوجيا على ارتباطها بالتنمية المستدامة، ويُعدّ ربط التكنولوجيا بالأهداف المجتمعية أحد أهداف التنمية، ومن خلال تثقيف الجمهور حول التقنيات المتعددة في مجال التنمية وكيفية استخدامها بفعالية لتحسين جودة الحياة.

2. يهدف التنمية المستدامة إلى رفع مستوى معيشة الإنسان، فالإنسان هو الوسيلة والغاية في آنٍ واحد، وتتولى التنمية المستدامة رعايته في جميع المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. لذا، فإن المقياس الحقيقي للتنمية هو الارتقاء بالقدرات البشرية والحفاظ على العناصر الأساسية لمشاريع التنمية.

3--إن التنمية المستدامة تسعى الى تحقيق سبيل رفاهية الأجيال الحالية مع ضمان حقوق الأجيال القادمة، ويجب مسايره التقدم العلمي والتكنولوجي التي وصلت الية الدول من خلال استخدام اساليب التعليم المتطورة.

5. رفع مستوى أداء الجامعات أحد أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الخدمات الحكومية من خلال استخدام الإدارة الإلكترونية متطورة أن ادخال هذا نظام في العمل الجامعي له القدرة على إحداث ثورة هائلة في أسلوب أداء الجامعات وتطويرها خاصة العمليات الإدارية المختلفة التي يتم تنفيذها داخل الجامعات، ان اتباع الادارة الإلكترونية ذا أهمية قصوى في عمل الجامعات العراقية والتي تعاني من الروتين

6- ان وجود الإدارة الإلكترونية يساعد على سهولة الرقابة والمتابعة عمل الجامعات الحكومية والاهلية من خلال توفر رقابة إلكترونية، تساهم في الحد من الفساد المالي والاداري.

ثانيا: التوصيات

1. معالجة أوجه القصور في مجالات التنمية المستدامة من خلال توفير كل ما يلزم لتهيئة بيئة مناسبة تمكّن الجامعات العراقية من النمو والمنافسة مع نظيراتها في الدول المتقدمة من خلال عقد الندوات والورش التي توضح اهمية العمل بالإدارة الالكترونية، وتوفير كافة الموارد المادية والمالية والبشرية اللازمة لتأسيس الحكومة الإلكترونية، إذ أن الوضع الحالي لتطبيقها لا يفي بالمعايير المطلوبة.

2. تحديث الأنظمة الإدارية واللوائح والقوانين الجامعية لتتوافق مع متطلبات تطبيق الادارة الإلكترونية.

3. يجب على الوزارات وضع استراتيجيات لتحسين مستوى التنمية المستدامة في العراق من خلال خفض معدلات البطالة والفقر وتوفير الأمن.

4. مكافحة الفساد المالي والإداري، الذي يُعدّ من أبرز المشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبباً رئيسياً في هدر المال العام، له أثر سلبي على نمو الجامعات العراقية.

5. تنظيم ورش عمل ومؤتمرات علمية وندوات حول التنمية المستدامة، وتشجيع ثقافة التعلّم الإلكتروني.

6. وضع معايير ومتطلبات اعتماد وإجراءات مراقبة الجودة في التعليم أمر بالغ الأهمية لرفع مستوى التعليم ومواكبة متطلبات سوق العمل.

الهوامش:

(1) عباس، علياء سعيد، علي، أسرار عبد الزهرة، محمود، مريم فخر الدين، الادارة الالكترونية الناجحة ودورها في حل مشكلات الادارة العامة "، مجلة جامعة الامام جعفر الصادق(ع) للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد الرابع، الجزء الاول، 2024.

(2) العبيدي، نور علي عبود، توحي، حلا فازع داغر ، الحلاوجي، مريم منعم مال الله، دور متطلبات الادارة الالكترونية في مهارات الموارد البشرية – دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل "، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 1، 2025.

(3) د. حنان محمد القيسي، الادارة الالكترونية وتقديم الخدمات، مجلة الملتقى، 2007، ص43.

(4) المصدر السابق.

(5) د. ابو بكر محمود الهوش، لحكومة الالكترونية الواقع والافاق، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2006، ص (24)

(6) عبد الحميد بسيوني، الادارة الالكترونية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008، ص (44)

(7) د. ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص (416).

(8) رأفت رضوان، الإدارة الالكترونية، منشورات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة، 2004، ص (2).

(9) عثمان غنيمو، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، عمان، دار صفاء، 2008، ص(98).

(10) احمد ناصيف، دور الإدارة البيئية في تنظيم المردود الاقتصادي للتنمية المستدامة، دار الاندلس، الإسكندرية، 2007، ص(90).

(11) د. عبير مجاهد، استدامة الجامعات العربية وتحقيق التنمية المستدامة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد28، العدد 2 ، 2020، ص(57).

(12) د. سند وليد سعيد، دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة العراق انموذجا، ملحق مجلة الجامعة العراقية، العدد2، ص(248).

(13) المصدر السابق، ص (249).

(14) عبد الهادي ابو طالب، معجم تصحيح لغة الاعلام العربي، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ص 150.

(15) سورة يونس الآية (14).

(16) سورة الاعراف الآية (56).

(17) بيير بورديو، إعادة الإنتاج – في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم، ترجمة: ماهر تريمش، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ص78.

(18) ابراهيم بختي، ومحمد فوزي شعوبي، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة، مجلة الباحث العدد 07، ص 275.

(19) خريسات عبد الله، التطبيق العملي للمكتبة والبحث العلمي. الاردن: دار الاسرة الاعلام ودار الثقافة للنشر، 2007، ص 88.

(20) خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. الاسكندرية، الدار الجامعية.2007، ص45.

(21) رؤى أحمد جاسم، وبشرى ابراهيم سلمان، أثر التعليم الرقمي على التحصيل اللمي للطالب، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية، العراق، صفحة 287.

(22) سمير شلغوم.، الرقمنة كألية لضمان جودة العملية التعليمية. الملتقى مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، جامعة خميس مليانة، العدد 01، 2003، ص 69.

(23) سند وليد سعيد، مصدر سابق، ص 247.

(24) مأمون أحمد محمد ثور، التنمية المستدامة، مجلة الامن والحياة، العدد 361، صفحة230.

(25) محمد عبد الغني، مراد صالح زيدان، احمد محمد غانم، دور المتغيرات التنظيمية في العمل بالإدارة الالكترونية بجامعة الفيوم من اجل تنمية مستدامة، مجلة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية بلا سنة، ص 677.

(26) نزار عوني لبدي، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، الأردن، دار دجلة ناشرون وموزعون، 2015، ص 130.

(27) وداد دريوش، التعليم العالي في ظل نظام الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية،2019، ص 164.

المصادر

القران الكريم

اولا–المعاجم

1– عبد الهادي ابو طالب، معجم تصحيح لغة الاعلام العربي، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى.

ثانيا الكتب

1. ابو بكر محمود الهوش، لحكومة الالكترونية الواقع والافاق، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2006.

2. احمد ناصيف، دور الإدارة البيئية في تنظيم المردود الاقتصادي للتنمية المستدامة، دار الاندلس، الإسكندرية.
3. بيير بورديو، إعادة الإنتاج – في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم، ترجمة: ماهر تريمش، المنظمة العربية للترجمة.
4. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. الاسكندرية، الدار الجامعية، 2007.
5. خريسات عبد الله، التطبيق العملي للمكتبة والبحث العلمي. الاردن: دار الاسرة الاعلام ودار الثقافة للنشر، 2007.
6. رأفت رضوان، الإدارة الالكترونية، منشورات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة، 2004.
7. عبد الحميد بسيوني، الادارة الالكترونية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008.
8. عثمان غنيمو، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء، عمان، 2008.
9. ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
10. نزار عوني لبدي، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، الأردن، دار دجلة ناشرون وموزعون.

ثانيا – الدوريات والمجلات

1) العبيدي، نور علي عبود، توحي، حلا فازع داغر، الحلاوجي، مريم منعم مال الله، دور متطلبات الادارة الالكترونية في مهارات الموارد البشرية – دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل "، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 1، 2025.
2) سند وليد سعيد، دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة العراق انموذجا/ ملحق مجلة الجامعة العراقية، العدد16/2.

3) سـمير شـلغوم، الرقمنة كألية لضـمان جودة العملية التعليمية. الملتقى مجلة معالم للدراسـات القانونية والسياسية، جامعة خميس مليانة، العدد 01، 2003.

4) رؤى أحمد جاسم، وبشرى ابراهيم سلمان، أثر التعليم الرقمي على التحصيل اللمي للطالب، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية، العراق.

5) عباس، علياء سـعيد، علي، أسـرار عبد الزهرة، محمود، مريم فخر الدين، الادارة الالكترونية الناجحة ودورها في حل مشكلات الادارة العامة "، مجلة جامعة الامام جعفر الصادق(ع) للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد الرابع، الجزء الاول، 2024.

6) عبير مجاهد، اسـتدامة الجامعات العربية وتحقيق التنمية المسـتدامة، المجلة المصـرية للتنمية والتخطيط، المجلد28، العدد2، 2020.

7) مأمون أحمد محمد ثور، التنمية المستدامة، مجلة الامن والحياة، العدد 361.

ثالثا: الانترنت

1. التقرير العالمي لرصد التعليم من اجل الناس والكوكب بناء مستقبل مستدام للجميع 2016.
2. الأمم المتحدة ومنظماتها (UNDP).
3. مواقع وزارات البيئة والموارد البشرية في دول عربية.
4. المجلات الأكاديمية والمقالات التي تخص التنمية المستدامة والادارة الالكترونية.
5. محمد عبد الغني، مراد صـالح زيدان، احمد محمد غانم، دور المتغيرات التنظيمية في العمل بالإدارة الالكترونية بجامعة الفيوم من اجل تنمية مسـتدامة، مجلة الفيوم للعلوم التربوية والنفسـية، بلا سنة.